خطاب صاحب الجلالة
بمناسبة عيد العرش المجيد

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يوم 4 ذي القعدة 1418 الموافق 3 مارس 1998، خطابا إلى الأمة بمناسبة الذكرى السابعة والثلاثين لاعتلاء جلالته عرش أسلافه المنعمين.

وفي مايلي نص الخطاب الملكي السامي:

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

تتوالى أعياد العرش التي تخلد فيها ذكرى من أعز ذكرياتك وأسناها وأحفلها بقيم الوطنية وأغناها، فيزداد بتواليها عمقها في وجدانك وحضورها في ذاكرتك وترسيخها ضمن تقاليدك وتحفيزها لمشاعر وطنيتك. ومثلما تتوالى الفصول فتزيد الشجرة الثابتة عمقا في الجذور وسموق في الفروع وإيناعا للثمار فكذلك تتوالى هذه الذكرى المجيدة فتزداد معها -شعبي العزيز- إنجازا لمطالبك وتحقيقا لرغائبك وإضافة لمكاسبك، وأزداد من جهتي بتواليها تفانيا في خدمتك وسهرا على أمنك وطمأنينتك وحدبا على مصالحك وقيادة مسيرتك. فلا نطوي -أنت وأنا- صفحة سنة مليئة بالإنجازات والمكاسب إلا نشرنا أخرى متحفزين لملئها بما يحقق المزيد من تطلعاتك وطموحاتك.

لقد جرت عادتنا عند تخليد ذكرى اعتلائنا عرش أسلافنا الأماجد أن نجعلها مناسبة أثيرة نستحضر فيها أحوال الأمة مستخلصين العبرة مما حققته بلادنا خلال السنة الفارطة من بناء وتشييد وما واجهته من صعوبات

واشكالات وما خامرها من آمال وتطلعات. كما أنها فرصة سانحة نسوق فيها -شعبي العزيز- إلى إطلاعك على رؤيتنا لشؤون بلادنا والتفكير معا فيما ينبغي أن نشرع في إنجازه انطلاقا من تقييمنا لمواردنا وإمكاناتنا، محددين في نفس الوقت موقفنا من التحولات العميقة التي تؤثر في محيطنا الجهوي والعالمي.

وكما تعلم -شعبي العزيز- فإننا منذ ولانا الله أمانة قيادتك ظللنا دائبين في خدمتك لا ندخر جهدا في سبيل تسريع خطاك في مضمار التقدم والارتقاء، وتوسيع مجال حرياتك العامة والخاصة وإعلاء شأنك بين الأمم المتشبثة بالقيم الحضارية المرموقة في تقاليد الديموقراطية وحقوق الإنسان والعمل الدؤوب من منطلق مسؤولياتنا الكبرى كضامن لوحدتك الترابية، غير متوانين في العمل على استكمالها.

وقد استطاع المغرب -ولله الحمد- بفضل تعبئتك وتجندك وراء قيادتنا والتجاوب مع إرادتنا الثابتة أن يتدارك خلال جيل واحد التخلف الذي كان يعثر خطاه وأن يستكمل مقومات تقدمه وتحقيق تطور ملموس كما وكيفا. إن الحيوية التي حباك الله بها -شعبي العزيز- والتي عرفت دائما كيف تستثمرها وبخاصة في مرحلة الشدة لتبرهن على أنك قادر على تحويل الصعوبات إلى محفزات للنجاح وكنت تدرك على الدوام أنه لا يمكنك الاعتماد على غير مواردك الذاتية من أجل التخفيف من ضغوط الظرفية غير الملائمة واحتواء مصاعب العجز المادي مهما كان مصدره كما عرفت كيف تتأقلم في ملتقى الثورة التكنولوجية وعولمة الاقتصاد مع متطلبات لا مندوحة عن مواجهتها.

إن الاهتمام الذي ما فتئ يشغل بالنا ويشحذ عزيمتنا على مدى العقود الأربعة الماضية هو العمل على تحقيق تطور متوازن لبلادنا وذلك بتفعيل

جميع مجالات حياتنا من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وقد تمكنا معتمدين على ما يجمعنا وإياك من تواؤم روحي ورؤية واقعية متبصرة من أن نجنب المجتمع المغربي أي شكل من أشكال المخاطرة والمجازفة وذلك بقيادته نحو الهدف الذي توخيناه طورا بعد طور ومرحلة إثر مرحلة في سبيل تجديد كيانه كأمة معتزة بأصالتها مزودة بنظام من القيم المنفتحة على التجارب الأخرى والعناصر الوافدة التي من شأنها إغناء رصيدنا الوطني.

وانتهاجا منا لهذا المسلك القويم والاختيار الحكيم ما فتئنا نأخذ بعين الاعتبار وعلى مدى هذه العقود التطور الحاصل في مجتمعنا المغربي ومتطلبات هذا التطور في سياق عالمي يجيش بمختلف التيارات والتحولات المتدافعة الأمر الذي جعلنا ندأب على استشارتك وبخاصة عن طريق الاستفتاء كلما تعلق الأمر بتعديل أو مراجعة دستورية تحريا للوقوف على رأيك واعتمادا على حسن اختيارك في كل شأن يتعلق بمصيرك. وهكذا تمكنا دونما توان ولا تسرع من أن نزود المغرب ببنية متكاملة من المؤسسات في جميع المستويات ابتداء من الجماعة وانتهاء بالبرلمان، مرورا بالإقليم والجهة فأصبح من الآن فصاعدا بإمكان كل المنتخبين أن يباشروا شؤون الجماعات والشؤون العامة التي خولوا التفويض في مباشرتها من لدن ناخبيهم.

إن المشروع الذي كنا نسعى إليه والمتبلور في ترسيخ اللامركزية وعدم التمركز في إطار الجهوية من ناحية، وفي إشراك القوى الحية المنتجة في آليات التشريع من ناحية ثانية، وذلك من خلال إحداث غرفة ثانية للبرلمان هو المشروع الذي تحقق في نهاية المطاف على النحو الذي نرتضيه. وعلى مدى هذا المسير الحثيث، ظل الشركاء السياسيون من أحزاب ونقابات وسلطات عمومية متعاونين في جو من التراضي والحوار وبكل صدق وتفان من أجل اعتماد منظومة من النصوص من بينها القانونان التنظيميان

المتعلقان بانتخاب وتأليف غرفتي البرلمان ومدونة الانتخابات وقانون الجهة، فهذه النصوص التشريعية الجديدة فضلا عن كونها رصيدا ومرجعا للقانون العام المغربي، فإنها تشكل تجاوبا كليا مع المبادئ الأصيلة للديموقراطية.

وهكذا وطبقا لما توخيناه وقررناه معا تكون قد وفرنا إطارا جديدا يمكننا من تحقيق تطابق متكامل بين تعلقنا الثابت بأصالتنا من جهة وبين اختيارنا الوطيد للاندماج في المعاصرة من جهة أخرى. ولم يبق الآن أمام الطاقات التي تتوفر عليها -شعبي العزيز- إلا أن تنطلق في خدمة بلدك وأنت كامل الثقة بالنفس وأن تدفع بها إلى الأمام بخطى حثيثة متجاوبا مع الواقع الموضوعي. وهذا الواقع وإن لم يستوعب كل طموحك الذي هو طموحي، فإنه كفيل بأن يحقق كل ما يمكن تحقيقه لشعب اختار أن يتطور وفق وتيرة العصرنة التي تلائمه متجنبا دائما مزالق التهور والاندفاع من جهة ومتفاديا الانغلاق من جهة أخرى.

وهكذا يمكن لجميع قواك الحية منذ الآن وبدون استثناء، أن تتنافس بكل أهلية وجدارة في مجال استحقاق التناوب السياسي في إطار ملكية دستورية ضامنة للعدل والانصاف ساهرة على المصالح العليا للأمة.

وكما سبق لنا أن أعلنا ذلك حين تنصيبنا للبرلمان الجديد، فقد قمنا بوحي من ضميرنا وما وصلنا إليه من يقين وفق ما يخوله إيانا الدستور باختيار وزير أول ليباشر تشكيل الحكومة الجديدة تجسيدا لرغبتنا في تحقيق التناوب السياسي الذي من شأنه أن يكون عنصرا مهما في تجديد صرحك الديموقراطي لأنه ينبع من جوهر نظامك الملكي الدستوري بحكم أن الملك يعلو على كل السلط والفئات والتيارات السياسية. وباعتبار الجالس على العرش أبا للجميع، حزبه الأمة برمتها، فهو الذي يسهر على أن يكون التباري

مفتوحا أمام جميع التيارات السياسية كي تتنافس بفضل التناوب لبلورة الاختيارات الكبرى التي يحددها المثل الأسمى للأمة.

ومن نافلة القول التذكير بأن هذا التناوب الذي وعدناك به والذي هو اليوم واقع ملموس ليس غاية في حد ذاته ولا ينبغي أن يكون كذلك لذا ننتظر من حكومات المقبلة أن تنكب على مهامها المنوطة بها بكل تفان ومثابرة وكذلك الشأن بالنسبة لما ننتظره من البرلمان ومن مجموع القوى الحية في وطننا العزيز، وهي قوى مدعوة لتعبئة ذاتها لرفع تحديات عالم يعرف تحولات عميقة من أجل كسب رهان النهوض الاقتصادي والتنمية الاجتماعية لهذا الوطن.

وفي هذا الاتجاه، ننتظر أيضا من الأحزاب السياسية كإطار للتعبئة بالدرجة الأولى تحمل رسالتها وتعاطي مسؤوليتها الدستورية، هذه المسؤولية التي لا تنحصر فقط في كونها تمثيلية بل هي بالأساس مسؤولية تأطيرية، أي تكوين أنصارها تكوينا يؤهلهم لممارسة الحياة الديموقراطية في الاتجاه الذي يقوي أسس الاستقرار الاجتماعي والأصالة المغربية. ومن ثم يتعين أن تترك الديماغوجية المكان للبيداغوجية. وذلكم هو المسعى اللائق بالنخبة المغربية التي لا يخامرنا شك في أنها على استعداد للتباري بكل ما أوتيت من فطنة ومهارة لتكون أهلا للثقة والأمل الذين نعلقهما على قدرتها ومؤهلاتها.

شعبي العزيز

إن المغرب الذي أخذ بنظام ديموقراطي جد متقدم قد غدا مدرسة سياسية بالنسبة لشعوب أخرى تطمح إلى استكمال آليات بناء غد أفضل. فالمؤسسات التي استكملناها اليوم تعتبر نموذجا يحتذى ولم تكن أي واحدة منها ثمرة الصدفة أو التسرع. فقد تحرينا أن يكون منهجنا في تحقيق

تطورك السياسي بمثابة تفاعل ذاتي مع أصالتك وتنمية جماعية يسودها التماسك والتسامح والعمل في توافق وطمأنينة. ومن هذا المنظور يمكن إدراك الدوافع التي كانت وراء منعنا لنظام الحزب الوحيد منذ الدستور الأول. ولماذا أتحنا لك -شعبي العزيز- منذ الوهلة الأولى ممارسة التعددية الحزبية ولماذا تابعنا معك التعاطي لبيداغوجية سياسية بناءة أكثر من أي نهج آخر من أجل إقرار نظام التراضي والإشتراك الجماعي في خلق ثقافة سياسية جديدة.

شعبي العزيز،

إذا كانت السنة التي ودعناها قد تميزت بما قد هيمن عليها من مناقسات انتخابية، فإنها قد امتازت أيضا بمواصلة عملية الإصلاح والإنجاز في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي حيث تم أتخاذ ما يلزم من التدابير لجعل الاقتصاد المغربي يتابع مسيرته بخطى حثيثة ثابتة. وهو ما يسر تحقيق عدة نتائج منها احتواء عجز الميزانية في النطاق الملائم وترسيخ التوازنات الداخلية والخارجية والتنامي الإيجابي للتجارة الخارجية وتراجع البطالة في المجال الحضري والارتفاع المجدي للاستثمارات الخارجية. كما أن المديونية الخارجية التي بدأت في التدني صارت تحظى بتدبير أقوى من شأنه أن يمكن من مواجهتها بحزم وفعالية.

وبما أن تجربة تحويل جزء آخر من الديون إلى استثمارات خاصة قد تم تجديدها مع كل من فرنسا وإسبانيا، فإننا ندعو حكومتنا أن تضاعف الجهود في نفس الاتجاه لحمل شركائنا التقليديين على مسايرة هذه التجربة.

ومن جهة أخرى فقد انطلق في آخر السنة الفارطة برنامج تأهيل المقاولة المغربية، وهو البرنامج الذي يهدف بالأساس إلى تحسين الإطار المؤسساتي وتقوية البنيات التحتية وتنمية الموارد البشرية وإنعاش الشغل

والصادرات والجودة. وإننا لننتظر في هذا الصدد من الشركاء الثلاثة الذين يعود إليهم أمر هذا التأهيل، ونعني المقاولات والأبناك والسلطات العمومية أن يتحمل كل منهم مسؤوليته بحزم وعزم. فعلى المقاولات أن تبذل جهدا أقوى لتحقيق إنتاج أوفر جودة وأشملها وعليها أيضا أن تحرص على شفافية حساباتها وأن تنفتح على المساهمة لتحسين رأسمالها. كما أن على الأبناك من جهتها أن تأخذ بعين الاعتبار المعدل الحقيقي للفائدة الناجم عن التحكم في التضخم المالي ليعود هذا التحكم أيضا بالأثر الحميد على الاستثمار ويساهم في تنشيط النمو وإنعاش الشغل.

وعلى المغرب لكي يندمج اندماجا مجديا في الاقتصاد الدولي أن يعتمد في استراتيجيته التنموية على الآليات الحديثة التي تمكن من إعادة انتشار الأموال وأن يطورها كي يستعين بها على اجتناء الادخار الداخلي واستجلاب رؤوس الأموال الأجنبية. بيد أنه من اللازم الحرص على أن توجه الموارد الخارجية إلى الاستثمار المنتج لا إلى أسواق المضاربة. ذلكم أنه إذا كانت الإعانة المشروطة قد هددت في الماضي الاستقلال السياسي للدول، فإن دفق الأموال من أجل المضاربة قد يهدد اليوم وجودها. إننا هنا أمام ظاهرة تخيف الجميع وطالما لم يتم توافق دولي حولها، فإن علينا أن نحترس من آثارها حتى لا تفاجأ بما لا يرضي، على أن المغرب لوطيد العزم على متابعة الجهود من أجل تحسين استقبال الشركاء الأجانب، وهو سعيد بما برهنوا عليه تجاهه من ثقة في السنة الماضية باستثمارهم لأكثر من مليار دولار.

شعبي العزيز،

إنه باستمرار الرعاية الربانية لنا وتوالي نعمها علينا، سيكون الموسم الفلاحي الجديد -بحول الله- موسما جيد الأثر على معدل النمو للناتج الداخلي العام الذي لا يزال رهين التقلبات المناخية. ولتخفيف وطأة هذه

التقلبات على فئة الفلاحين التي ما فتئنا نشملها بكامل عطفنا وحدبنا حرصنا على معالجة ما ألم بها من خيبة وضيق خلال السنة الماضية. وهكذا قررنا أن نتخذ الإجراءات الملائمة لحل معضلة المديونية التي تثقل كاهل فئات واسعة منها وأن يتم بحث التوجه الذي يجب إعطاؤه للتنمية الفلاحية. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تدعيم المتأخرات من القروض المستحقة للصندوق الوطني للقرض الفلاحي بالنسبة لما يفوق ربع مليون من الفلاحين حتى يتمكنوا من الإقتراض مجددا.

كما أن بحث التوجه الفلاحي أسفر بدوره عن وضع مشروع أولي لقانون يرمي إلى ضمان الأمن الغذائي للبلاد واستقرار الدخل بالنسبة للفلاحين وتقوية الإنتاجية والتنافسية للمنتوج الفلاحي والحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل استدامتها. وإننا لننتظر من حكومتنا أن تتخذ ما يلزم من التدابير لترجمة هذا التوجه على أرض الواقع.

ومن جهة أخرى، فإننا عازمون على التصدي لكل عوامل الاختلال التي قد تقف حجرة عثرة في سبيل تقدم المجتمع المغربي نحو الارتقاء. لذا، فإننا مصممون على إصلاح وتقويم الإدارة حتى تنهض بدورها كجهاز في خدمة الصالح العام ملتزمة سبيل الحزم والترشيد إنها مطالبة في مناخ ترجع الكلمة الفصل فيه للإنتاجية أن تكون في آن واحد أقل تكلفة وأقوى مردودية، كما أننا نهدف إلى إصلاح جهازنا القضائي لتمكينه من القيام بدوره كعامل أساسي يساهم في تعميق الديموقراطية في المجتمع المغربي وتقوية تماسكه وتطهير المناخ الاقتصادي، لذا يجب أن يكون هذا الجهاز قادرا على مسايرة التحولات الجارية متشبثا تشبثا متينا بقيم النزاهة والاستقلال الذي ضمناها له دستوريا.

وانطلاقا من وعينا بما يتطلبه الاقتصاد المفتوح، فإننا لن ندخر جهدا

كي يصبح اقتصادنا ضمن الإطار الشمولي السائد اقتصادا أقوى مناقسة، أقوى انتاجية. بيد أن طموحنا في هذا المجال لن يقف عند تقوية الاقتصاد الإنتاجي وحده بل سيهدف في نفس الوقت وبالأساس إلى إقامة نموذج للتنمية يكون عاملا من عوامل التناسق الاجتماعي وحافزا من حوافز التضامن ووازعا للتوزيع العادل لثمار النمو ووسيلة للحد من الفوارق وسبيلا للمحافظة على سلامة المحيط الذي نعيش فيه.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف، فإننا سنسعى من وراء استراتيجيتنا إلى التحكم فيما يعانيه الواقع المغربي من الظواهر المسببة للفوارق الاجتماعية، أعني بذلك التكاثر السكاني والهجرة القروية وتمركز الإنجازات الاقتصادية بالساحل الأطلسي. هذا التمركز الذي ما فتئ حتى الآن يولي ظهره للجهات الأخرى وعليه فإننا سنحرص على أن تتمكن كل جهة من جهات المملكة سواء بالشمال أو بالجنوب من أن تصبح مستقطبة للتنمية، مؤهلة لاستقبال النشاطات المنتجة الموفرة لفرص الشغل. وبذلك ستتمكن من فك العزلة عن البوادي والتوصل إلى التوازن السكاني وتقوية قدرة العالم القروي على مقاومة التقلبات المناخية.

وإننا لننتظر من حكومتنا المقبلة أن تتخذ في المجال الاجتماعي تدابير فعالة ترمي إلى استمرار وتوسيع وتعميق سياسة توجيه الموارد ومنها الاعتمادات المرصدة في صندوق الموازنة للفئات التي تحتاج إليها حرصا منا على أن يؤول ما تقوم به الدولة من مجهودات إلى المستهدفين الأحق بها.

غير أن الدولة والحالة على ما هي عليه لن يكون بإمكانها القضاء على جميع أنواع العجز الاجتماعي إلا بالاعتماد على المساهمة المتحمسة للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. وفي هذا السياق نسجل بارتياح نزوع هؤلاء الفاعلين إلى تطبيق مبدأ الشراكة، سواء بين الجماعات المحلية

والوزارات المختصة، أو بين هذه الوزارات وبعض مكونات المجتمع المدني. وإن المجال المفتوح أمام هذا النوع من التعاون لمجال واسع جدا حيث يمكن أن يشمل إنجاز البنيات الأساسية والمشاريع التربوية والثقافية والاجتماعية. وما الاتفاقات التي تم إبرامها بين الوزارة المعنية والجماعات المحلية لإنشاء فضاءات مجهزة للمقاولات وتلك التي بمقتضاها ستشارك منظمات غير حكومية في عمليات محو الأمية إلا أقوى دليل على ما للمواطنين من استعداد كبير لخدمة الصالح العام.

لذلك وتجاوبا مع هذه الرغبة المحمودة التي تهيمن على نفوس رعايانا الأوفياء وحثا منا لنزوعهم الطبيعي على تظافر الجهود لتحقيق الرفاه للجميع أدركنا أنه آن الأوان لإقامة نوع جديد من التعاون بالاعتماد على إحدى الركائز الإسلامية للتضامن الاجتماعي ألا وهي الزكاة، الركن الثالث من أركان الإسلام.

ولست في حاجة شعبي العزيز، إلى تذكيرك بأن أعمال الخير بالنسبة للإسلام تنطلق من واجب روح التكافل، فهي أعمال ذات وظيفة اجتماعية عظمى هدفها التخفيف من المعاناة وإغاثة المحتاجين وتحسين أحوال ذوي الخصاصة والتقليص من الفوارق الاجتماعية.

ولست في حاجة أيضا إلى تذكيرك بأنه ما من إنتاج أو تملك إلا لهما بعد ديني وحضاري بالنسبة للمسلم. فالقرآن الكريم يقرر أن الثروة لا تطلب لتكدس أو تكنز ولكن لينتفع منها المجتمع كله.

ومن نفس المنطلق يجدر بنا أن نذكر أيضا بأن العمل لم يكن يعتبر مجرد سعي لتحقيق مكسب مادي وحسب وإنما كان ينظر إليه كذلك على أنه قيمة اجتماعية تسمح للمواطن بأن يلعب الدور الذي يرفع من شأنه وسط بيئته. لذا لم نفتأ نولي إنعاش الشغل الأولوية المطلقة. وقد مكنت التدابير

المتخذة أخيرا طبقا لتعليماتنا من تخصيص ألفين وخمسمائة منصب مالي لفائدة الشبان الحائزين على ديلوم السلك الثالث. وبموازاة ذلك وفضلا عن التكوين المهني المتناوب، فإن برنامجا خاصا يطبق على مدى أربع سنوات قد تم البدء في إنجازه لتيسير التحاق عشرين ألفا من الشباب بالمقاولات سنويا. أما ما يتعلق بالتشغيل في الوسط القروي فقد تم إعداد برنامج جد مشجع لإدماج خريجي المدارس الفلاحية في الحياة العملية. وهكذا سيتمكن هؤلاء الشباب من اقتناء، وإعداد وتجهيز الأراضي الفلاحية التي يقع عليها اختيارهم وذلك عن طريق دعم مالي ملائم وتقليل التكلفة. كما أن مضاعفة الجهد لصالح السكن الاجتماعي ستؤدي إلى اتخاذ تدابير جديدة لتشجيع المبادرة من لدن العائلات والمنعشين العقاريين حتى يتيسر لهذا القطاع أن يقلص ما لحق به من عجز، الأمر الذي سيترتب عليه أيضا خلق العديد من فرص الشغل.

ومهما يكون المجهود الذي يبذل في هذا المجال، فإنه سيظل ناقصا إذا لم يدعمه تكوين جيد للشباب يؤهلهم للاعتماد على أنفسهم قبل كل شيء. ومن ثم كان انشغالنا الكبير بضرورة إصلاح نظام التعليم الذي لم يعد يساير متطلبات العصر. ومن الآن فصاعدا يجب أن تصبح إشكالية التشغيل وحاجيات سوق العمل مندرجة في صلب سياسات التربية والتكوين وذلك على مستوى الطورين الثانوي والعالي. لقد أصبح من الواجب تكوين المتعلم ابتداء من السلك الأساسي، التكوين الذي يؤهله للتمرس بالتقنيات والمهن التي تعده للحياة العملية دون إغفال تلقينه في نفس الوقت مبادئ المسؤولية والقيم الخلقية والوطنية التي تهيئه ليصبح مواطنا متشبعا بقيم أمته متحليا بفضائلها واعيا ما له من حقوق وما عليه من واجبات. ولهذا أصبح من الضروري القيام بمجهود جماعي في إطار المجلس الأعلى للتعليم،

هذه المؤسسة الدستورية التي سنعمل على تفعيلها بعد أن نتوصل باستنتاجات اللجنة المختصة التي ستكونها عما قريب.

ومن جهة أخرى أصبح من الضروري إذا ما أردنا أن نقوم بعمل جاد وهادف ومتناسق في مجال الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي أن نحدد اختيارات المغرب وأولوياته. وهذا ما جعلنا نعلن عن نيتنا باستئناف العمل بالتخطيط في صيغة جديدة من شأنها أن تنسق أعمال كل الفاعلين لتوجيه نشاطهم وجهة متكاملة.

شعبي العزيز،

في خضم هذه الانشغالات آنفة الذكر لم يتوان المغرب في تأكيد تشبثه بقواعد القانون الدولي وبفضائل التعاون المتعدد الأطراف كخيار طوعي واقتناع راسخ عمادهما إثنا عشر قرنا من التقاليد التي جعلت مملكتنا ملتقى للتوافقات المثمرة.

إن تشبثنا بالشرعية الدولية ينبع أيضا من أملنا في كون القانون سينتهي آجلا أو عاجلا إلى فرض نفسه على ضمائر كل المتعنتين. وقد رعينا هذا الأمل الذي كرسنا له جهودنا وجعلنا منه قوام عملنا الدؤوب لصالح السلم والأمن العالميين. بيد أن منطقة الشرق الأوسط للأسف الشديد لا تزال تشهد انهيار الامل الذي انبثق من اتفاقيات "أوسلو" بالنسبة لهذه المنطقة وذلك بفعل إصرار الحكومة الإسرائيلية على التنكر لكل ما أخذته على نفسها من التزامات وتماديها في غطرسة من شأنها تعريض مواطنيها وكل شعوب المنطقة لتوترات خطيرة. فلا المرونة الحميدة التي أبدتها السلطة الفلسطينية تحت قيادة أخينا الرئيس ياسر عرفات للدفع بعملية السلم ولا نداءات الأمم الصديقة في الاتحاد الأوربي ولا العمل الدؤوب للولايات

المتحدة الأمريكية، لا هذا ولا ذاك قد نال من سياسة التعنت التي تنهجها الحكومة الإسرائيلية. وإننا لعلى يقين من أن هذه السياسة ستبلغ نهايتها آجلا أو عاجلا وأنها بدل أن تخدم المصالح الحقيقية للشعب الإسرائيلي، فإنها لا تعمل إلا على التأخير المنذر بالخاطر لاستحقاق مقدور لا محالة في المجرى الثابت للتاريخ.

وعلى صعيد آخر، فإننا سنظل حريصين أشد الحرص على تشجيع كل المبادرات التي تنحو منحى توسيع التعاون بين أمم منطقة شرقي وجنوبي البحر الأبيض المتوسط. وإننا لجد مسرورين للمبادرات المتخذة مؤخرا والرامية إلى تمكين الامة العربية من تشكيل منطقة واسعة للتبادل الحر. وحرصا منا على بلورة هذا الاقتناع في واقع ملموس فقد سعدنا باستقبال عدة رؤساء دول وحكومات لدول عربية شقيقة وترأسنا مع شقيقنا الرئيس محمد حسني مبارك أشغال اللجنة العليا المغربية المصرية. كما انعقدت لنفس الغاية - على مستوى الوزرا، الأول - اللجنة الكبرى المغربية - الليبية.

وبموازاة ذلك فقد سهرنا على تعميق وتوسيع تعاوننا من الاتحاد الأوربي الذي تربطه ببلادنا اتفاقية شراكة منذ فبراير 1996. وفي هذا الإطار سعدنا خاصة باستقبال كل من رئيس الجمهورية الإيطالية ورئيس الجمهورية البرتغالية، كما حل ببلادنا في زيارة عمل الوزراء الأول لكل من اسبانيا والبرتغال وفرنسا وكذا رئيس البنك الأوربي للاستثمار.

وقد كان بلدنا حريصا في هذا السياق من المشاورات. على تحقيق أقصى ما يمكن من الاستفادة من علاقاته الطيبة بدول الشمال، كما اغتنم كل الفرص للدفاع عن مشاريعه، سواء أكان ذلك في إطار العلاقات الثنائية

أو على صعيد المتابعة مع اللجنة الاوربية أو في نطاق تتبع مسلسل برشلونة.

وبما أن بلدنا ظل مرتبطا على الدوام بجيرانه في الجنوب بروابط الصداقة والأخوة والتعاون، فقد شهدت السنة المنصرمة تكثيفا في المشاورات واللقاءات الأخوية مع عدة رؤساء دول وحكومات إفريقية، حيث سعدنا باستقبال أصحاب الفخامة: السيد الحاج عمر بونغو رئيس جمهورية الغابون، والسيد نيلسون مانديلا رئيس جمهورية جنوب إفريقيا، والسيد إدريس ديبي رئيس جمهورية تشاد، والسيد تشارلز تايلور، رئيس جمهورية ليبيريا، والسيد دونيس ساسو نقيسو رئيس جمهورية الكونغو. وخلال نفس السنة عرفت مبادلاتنا التجارية مع هذه المنطقة زيادة قدرها خمسون بالمائة، مشكلة بذلك تحولا ذا دلالة خاصة في تعاوننا مع هذه المنطقة التي تشدنا إليها وشائج تاريخية من التعاطف والتضامن.

شعبي العزيز،

إننا مع اهتمامنا الدائم بشؤون تنميتك وإعلاء شأنك بين الأمم فقد ظللنا بحكم مسؤوليتنا التاريخية والدستورية ساهرين على ضمان حوزة وطنك واستكمال وحدته الترابية بالطرق السلمية انطلاقا من تشبثنا الراسخ بالشرعية الدولية. وهذا الخيار هو الذي جعلنا نقبل إجراء استفتاء تأكيدي في أقاليمنا الجنوبية لإنهاء مشكل مفتعل هدفه الحيلولة دون استكمال المغرب لوحدته الترابية.

ولا يخامر الشك كل ذي بصيرة في حسن ما آل هذه الاستشارة التي ستشكل فرصة لتأكيد البيعة التاريخية التي تربط سكان هذه الأقاليم بعرشنا.

ويمكننا أن نؤكد لكل رعايانا الأوفياء ضحايا الابتعاد القسري أنهم سيتمكنون قريبا من العودة إلى الحضن الدافئ والحنون لوطنهم الأم.

وفي هذا الصدد، فإننا سنحرص على ألا يحرم أي واحد من أبنائنا وبناتنا المنحدرين من الأقاليم الجنوبية المتوافر فيهم أحد معايير تحديد الهوية الموضوعة من قبل الأمم المتحدة من حقه المشروع في التسجيل في لوائح الإحصاء. وإن إطار مدونة السلوك الخاص بالعمليات الجارية ليلزم جميع الأطراف بعدم افتعال أي عراقيل من شأنها الحيلولة دون الاعمال النزيه لتلك المعايير.

شعبي العزيز،

إن بلدك المغرب كما قلت لك دائما شجرة كريمة مليئة بالحيوية متينة البنيان وراقة الظلال وهو ما فتئ يبهر الجميع بقدرته على التكيف مع أي ظرفية صعبة وليس لديه ما يخشاه على هويته الوطنية في عالم يزداد تفككه كل يوم وتضيع فيه الخصوصيات. فقد وهبه الله شعبا موحدا وقيما راسخة ومناخا أفضل يستجيب لخصائصه وتطلعاته.

إن التقدم المذهل للتكنولوجيا قد أدخل العالم في مرحلة نمو مكثفة يطبعها التعقد والتسارع وصعوبة التوقع. فكل المعطيات تخضع في عالم اليوم للتغيير بما في ذلك الاقتناعات الراسخة وأنماط التمثل لدرجة أن عملية صنع القرار ضمن وضعيات مستجدة صارت جد صعبة إن لم نقل ممتنعة ضمن محيط مطبوع بتصدع الأنماط المعتادة للضبط. بيد ان كل هذه التحولات لا يمكن أن تنسينا أن المغرب ذو عراقة في التاريخ وأن أمته الوسط مطبوعة بالاعتدال، وافرة الثقة بالنفس مؤسسة بمؤهلاتها الذاتية

وبقدرتها على حسن استعمال قاعدة الحوار والتوافق التي استوعبت كامل فضائلها، هذه الفضائل التي تلقيناها بالممارسة والقدوة المثلى عن والدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس -طيب الله ثراه- ففي مدرسته المجاهدة تربينا وبأخلاقياته النبيلة تحلينا وبحكمته وعلى نهجه سرنا فجعلنا من مسيرة التحرر والوحدة والارتقاء التي شرعها لشعبه مسيرة متواصلة تتجدد أهدافها وتزداد مكاسبها وتتوالى انتصاراتها. فالله ندعو دعوة المنيبين الخاشعين أن يثيبه على ما قدمه لشعبه الثواب المأمول لعباده المخلصين وأن يقعده مقعد صدق مع النبيئين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا.

وبهذه المناسبة ننوه كل التنويه بقواتنا المسلحة الملكية وبقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة المرابطة في ثغورنا الصحراوية القائمة بواجبها في السهر على أمنها وطمأنينة رعايانا بين أرجائها، فإنها جديرة بهذا التنويه حرية بالاشادة على رباطة جأشها وانضباطها ووفائها للمقدسات التي أقسمت على الولاء لها والتفاني في الدفاع عنها.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتذكر مواقف البطولة والاستشهاد التي وقفها رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا. فنقف خاشعين أمام أرواح شهدائنا الأبرار الذين كتبوا بدمائهم في سبيل هذا الوطن الغالي صفحات المكرمات والفخار وضحوا بكل غال ونفيس لكي يظل وطنك -شعبي العزيز- بلد الحرية والأحرار، متبوئا مكانه اللائق به بين الدول ذات العزة والهيبة والوقار.

اللهم إنك تعلم أنني ما ادخرت جهدا في سبيل إسعاد شعبي والرقي

به في مراقي التقدم الذي يتطلع إليه، ولا غفوت عن واجب من واجباتي في حياطته بالأمن والطمأنينة، ولا توانيت في تحقيق رغائبه وإنجاز مطالبه ولا في الحدب على بعيده وقريبه مقيمه ونازحه ولا وهنت عزيمتي وإرادتي في مواصلة هذا المسعى وتحقيق هذا المرتجى. واجعل اللهم الأواصر التي تشدني إلى شعبي عروة وثقى وسياجا محكما لا يطرله وهن ولا يعلوه مرتقى، محققا لإسعاده وإرتقائه صادق مسعاي مسددا على نهج الحق في خدمته كل خطاي آخذا بيدي لتحقيق ما ترضاه لديني ودنياي متقبلا بفضلك خالص دعائي ونجواي. "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب".

صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.